جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

مذكرة ماستر

اللغة والأدب العربي
دراسات لغوية
لسانيات عربية

رقم: ل.ع/41

إعداد الطالبة:
مسعودة عاشور

يوم: 2022/06/27

قواعد التوجيه النحوي في كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري

لجنة المناقشة:

نبيل زياني	أ.د	محمد خيضر بسكرة	رئيس
رحيم عبد القادر	أ.مح.أ	محمد خيضر بسكرة	مقرر
صالح حوحو	أ.مح.أ	محمد خيضر بسكرة	مناقش

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال الله تعالى:﴿ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات و به تنقضي الحاجات وتأتي الخيرات وتزول العقبات.

لكل مبدع إنجاز ولكل شكر قصيدة ولكل مقام مقال وفي هذه السطور القليلة أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الدكتور المشرف "**عبد القادر رحيم**" على ما قدمه من دعم وتشجيع وتوجيه، وكان له الفضل الكبير في إتمام هذا العمل فجزاه الله عني كل خير.

وإلى أعضاء اللجنة الموقرة على جهودهم المبذولة في سبيل تحسين البحوث العلمية وإلى أساتذتنا الكرام بقسم اللغة العربية لكم مني فائق الاحترام.

مقدمة

كشفت الدراسات اللسانية العربية المعاصرة في ضوء إعادة استقرائها للنحو العربي عن المبادئ الأساسية التي انبنى عليها هذا العلم ، و تعد قواعد التوجيه من بين إحدى أهم الركائز التي اعتمد عليها النحاة في عملية التقعيد، و كانت بمثابة مرجعية لأحكامهم كونها من الضوابط التي تنظم التفكير النحوي.

شاعت قواعد التوجيه في المصنفات النحوية للقدماء و ارتبطت بمنهج النحاة في التعليل، وقد وقع الاختيار في هذه الدراسة على واحدة من أهم الكتب التي اشتهرت بين دارسي علم النحو و طلابه، و هو" **كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**" لابن هشام الأنصاري (ت706ه)، ولما أكثر فيه مؤلفه من ذكر القواعد التوجيهية أثناء عرضه للآراء النحوية وجدنا أنه من المهم لنا أن نقوم بالبحث فيه عنها و نقف على استثمار ابن هشام لها في توجيهاته النحوية، ومن هذا المنطلق جاء بحثنا المعنون ب " **قواعد التوجيه النحوي في كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري**".

تكمن أهمية البحث في هذا الموضوع في كونه يحقق فائدتين منها ما يتعلق بالموضوع في حد ذاته أي "القواعد التوجيهية" و منها ما يتعلق بالكتاب و صاحبه، أما التي هي الأولى: فلأن قواعد التوجيه هي أصل من الأصول التي انبنى عليها النحو العربي و العلم بها يسهل على طلاب النحو فهم المنهج الذي يتبعه النحاة في عملية التقعيد، أما الفائدة الثانية: فلأن ابن هشام الأنصاري اشتهر ببراعته في النحو كما أنه من النحاة المتأخرين وهو ما جعله محيطا بكل الآراء النحوية التي سبقته و بالتالي فإن قواعد التوجيه لها قيمة كبيرة في مصنفاته.

و كانت أهمية البحث في هذا الموضوع سببا في اختياري له إلى جانب شغفي الخاص بعلوم اللغة العربية ولا سيما علم النحو، بالإضافة إلى سبب آخر و هو أن الدراسات السابقة في نفس الموضوع لم تتطرق إلى قواعد التوجيه النحوي في كتاب "مغني اللبيب" رغم القيمة العلمية للكتاب، فاخترت أن يكون هذا البحث منطلقا و حافزا لمن يريد الاطلاع على النحو العربي عند ابن هشام و وجد صعوبة فيه.

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية مهمة و هي: **ما هي القواعد التي استند عليها ابن هشام في توجيهاته، و كيف استثمرها في تعليل الأحكام النحوية؟**

وصاحب الموضوع تساؤلات أخرى و هي:

ما هي قواعد التوجيه؟ و كيف اكتشفتها الدراسات اللسانية المعاصرة؟ وما علاقتها بمنهج النحاة؟

و للإجابة على ذلك جاء بناء البحث المجسد للموضوع في فصلين و مقدمة و خاتمة ,**الفصل الأول** بعنوان: قواعد التوجيه مفهومها و أقسامها و علاقتها بمنهج النحاة، و فيه تعريف التوجيه و القاعدة لغة و اصطلاحا تليه نشأة المصطلح في الدراسات القديمة و الحديثة، ثم تحدثت عن الأقسام العامة لقواعد التوجيه وفقا لرؤية تمام حسان، و ختمت الفصل بعلاقة القواعد بمنهج النحاة.

الفصل الثاني: هو عبارة عن دراسة تحليلية لقواعد التوجيه التي وردت في كتاب "مغني اللبيب"، قمت بجمع وتصنيف القواعد بناءا على تقسيم تمام حسان لها، و استدعى هذا التقسيم أن أجعل الفصل في ثلاثة مباحث: مبحث للقواعد التوجيهية الاستدلالية، مبحث لقواعد المبنى، و مبحث لقواعد المعنى.

ثم ختمت الدراسة بخاتمة هي بمثابة حصاد لأهم النتائج التي توصلت إليها.

كان المنهج المتبع في البحث هو المنهج "**الوصفي بآلية التحليل**" و هو ما يتناسب مع حيثيات الموضوع.

اعتمدت في الجانب النظري من البحث على عدد من مراجع أهمها:

1_ كتاب الأصول دراسة استيمولوجية لتمام حسان

2 _كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري

أما في الجانب التطبيقي اعتمدت على كتاب **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري.**

و بفضل من الله تعالى لم أجد أي صعوبة في تناول هذا الموضوع.

و في الأخير و إن كانت هناك كلمة يجب أن تقال فهي الاعتراف بفضل الدكتور المشرف "**عبد القادر رحيم**" الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه وملاحظاته.

الفصل الأول: قواعد التوجيه مفهومها وأقسامها وعلاقتها بمنهج النحاة

1. قواعد التوجيه: المفهوم ونشأة المصطلح

1.1 مفهوم قواعد التوجيه

1.2 قواعد التوجيه و نشأة المصطلح

2. الأقسام العامة لقواعد التوجيه

1.2 القواعد الاستدلالية

2.2 القواعد المعنوية

3.2 القواعد المبنوية

3. قواعد التوجيه وعلاقتها بمنهج النحاة

1.3 علاقتها بأدلة النحو

2.3 علاقتها بالمسائل الخلافية

قواعد التوجيه المفهوم والأقسام و نشأة المصطلح

1.1 مفهوم قواعد التوجيه :

1.1.1القاعدة لغة واصطلاحا:

أ/لغة:

مصطلح "**قاعدة**" هو مصطلح شائع بين النحويين قديما و حديثا، لما له من أهمية كبيرة في الدرس النحوي، و قد وردت لفظة "قاعدة" في سياقات مختلفة فلا يمكن ضبط تعريف لهذا المصطلح إلا من خلال تحديد المفهوم اللغوي الذي تشكل في ظله.

اشتقت كلمة قاعدة من الجذر اللغوي : قعدَ يقعدُ قعودًا، و الجمع قواعدٌ و قاعِدَاتٌ[1]. و استعملت كلمة القاعدة للدلالة على معنى الثبات و الاستقرار، و ذهب أصحاب المعاجم إلى أنها أصل الأس و الأسَاسُ فقالوا: إِنَّ قَوَاعِدَ اَلْبَيْتِ أَسَاسَهُ وَقَوَاعِدَ اَلْهَوْدَجِ خَشَبَاتِهِ اَلَّتِي تُثَبِّتُهُ ، وَقَوَاعِدُ اَلسَّحَابِ أُصُولَهَا اَلضَّارِبَةَ فِي آفَاقِ اَلسَّمَاءِ ، فَيُشْبِهُونَهَا بِقَوَاعِدِ اَلْبَيْتِ اَلْمُثَبَّتَةِ لَهُ [2].

وردت لفظة القاعدَة في القرآن الكريم بمعنى الأساسُ في قوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ اَلْقَوَاعِدَ مِنْ اَلْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبُّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا أَنَّكَ أَنْتَ اَلسَّمِيعُ اَلْعَلِيمِ** ﴾ (البقرة الآية 127)، و جاءت في قوله تعالى: ﴿ **وَالْقَوَاعِدُ مِنْ اَلنِّسَاءِ اَللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جَنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنَّ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ وَاَللَّهِ سَمِيعٌ اَلْعَلِيمِ** ﴾ (النور الآية 60).

و عليه فإن القاعدة هي أساس الشيء و ركيزته، و هي الأصل الثابت الذي تبنى عليه الكثير من المسائل و القضايا.

و هذا التعريف اللغوي يتفرع منه المعنى الاصطلاحي و الذي سنذكره في التعريف التالي:

ب/اصطلاحا:

---

[1] ينظر: الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمدهارون، دار الجبل، بيروت، ط01، مج 05، 1991م، مادة قعد، ص 233.

[2] ينظر: جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، دط، دت، ج2، ص 226.

عرف أصحاب المعاجم القاعدة بأنها: "هي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته"[1]، و ذكروا أن مصطلح القاعدة يطلق على غير معنى، فهو "مرادف الأصل، وَالْقَانُونُ ، وَالْمَسْأَلَةُ ، وَالضَّابِطَةُ ، وَالْمَقْصِدُ "[2]، ويستعمل مصطلح "الأصل" للدلالة على القاعدة باعتبارها الأساس الذي ترجع إليه الأمور، وترادف القانون لكونها حكما كليا ينطبق على جزئياته.

و عرفها "خالد الأزهري" بأنها: "حكم كلي منطبق على جميع جزئياتها لتتعرف أحكامها منه"[3].

و قال "شريف الجرجاني" في معجم التعريفات: "إن القاعدة هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها"[4].

و هذه التعريفات تعطي صورة واضحة لتعريف القاعدة بمدلولها العام بأنها حكم كلي منطبق على فروع و جزئيات كثيرة وهي شاملة لكل القضايا و المسائل التي تخضع لحكمها.

2.1.1التوجيه لغة واصطلاحا:

أ/لغة:

التوجيه مصدر الفعل وجه، يقال: وُجِّهَتْ إِلَيْكَ تَوْجِيهًا ، وَوَجْهُهُ تَوَجُّهًا ، وَيُقَالَ أَيْضًا : وَجَّهَتْ الرِّيحُ وَالْحَصَى تَوْجِيهًا إِذَا سَاقَتْهُ.[5]

و الوجه في الكلام السبيل الذي تقصده به، فقولنا وجه الكلام توجيها أي اتجه به إلى القصد الذي يريده.

ويأتي التوجيه في اللغة بمعان عدة منها: تدبير الأمر، و اتخاذ السبيل المقصود.

---

[1] الفيومي، المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت،دط،1987م، ص211.

[2] محمد علي التهانوي، كشف مصطلحات الفنون، أحمد حسن، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1998م، ص 505.

[3] خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، دار المعارف، القاهرة، ج 1،ص104.

[4] الشريف الجرجاني، التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفصيلة، القاهرة، دط، دت، ص 143.

[5] الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح: مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1993م، مادة وجه، ص1620.

ب/اصطلاحا:

ورد في كتاب التعريفات للجرجاني :"التوجيه هو إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين"[1]، أي أن تحتمل القضية رأيين و هذا المعنى العام ذهب إليه أكثر أصحاب المعاجم.

أما التوجيه الذي يقصد به العملية النحوية التي يقوم بها النحاة، فقد عرفه تمام حسان بأنه: "تحديد وجه ما للحكم"[2]، و يقسمه تمام حسان إلى قسمين: "توجيه استدلالي و توجيه تأويلي، أما الاستدلالي يكون بالرد إلى الأصل و التماس مخرج أو مسوغ"[3].

و يعرفه عبد الله الخولي بقوله: "هو ذكر الحالات و المواضع الإعرابية و بيان أوجه كل منها و ما يؤثر فيها، وما يلزم ذلك من تقرير أو تعليل أو تفسير أو استدلال أو احتجاج سواء صيغ ذلك في قواعد تضبطه وتنظر له أم لم يضع"[4]. وهو في تعريفه هذا يحصر التوجيه في دائرة الإعراب فقط.

ويمكن القول أن تعريف التوجيه هو : عملية يقوم فيها النحاة ببيان الحكم النحوي وهذا التوجيه لا يختص بالإعراب فحسب بل يشمل الاستدلال و التأويل، لذلك فإن كل تعليل أو تفسير أو احتجاج أو استدلال هو ما يسمى بالتوجيه النحوي.

في تعريفنا لقواعد التوجيه لابد من أن نشير أولا إلى أنه وعلى الرغم من أن مصطلحي "القاعدة" و "التوجيه" قد شاع استعمالهما بين اللغويين في القديم، إلا أن أول من جمع بينهما كان "تمام حسان" و أطلق على هذه القواعد تسمية "قواعد التوجيه" و يقصد بها:" تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة و التزموا بها عند النظر في المادة اللغوية سماعا كانت أم قياسا أو استصحابا ،التي تستعمل لاستنباط الحكم"[5].

فهي قوانين صيغت لأجل الاستدلال على الحكم أو تقريره أو نفيه، يعود النحوي إليها أثناء توجيهه للمسألة فهي تفيد الاختيار بين وجه و آخر و يعرفها كذلك "محمود حسن الجاسم" بقوله: "هي مجموعة القواعد و الأسس التي يركز عليها في التوجيه في

---

[1] الشريف الجرجاني، التعريفات، ص96.

[2] تمام حسان ، الأصول دراسة استيمولوجية في النحو، عالم الكتب، القاهرة، دط، 2000م، ص 206.

[3] المرجع نفسه، ص 207.

[4] عبد الله الخولي، قواعد التوجيه في النحو العربي، جامعة القاهارة، دار العلوم، دط، 1997م، ص 12.

[5] تمام حسان، المصدر السابق، ص 189- 190.

أوجه التحليل النحوي من حيث الترجيح و التضعيف و الرفض لأن هذه الأسس التوجيهية هي الوسيلة التي تمكن المحلل من تحديد الوجه المناسب، و تتعلق بقضايا السماع أو الأصل أو آراء النحاة أو المعنى أو القياس"[1].

فلا يختلف التعريفان كثيرا بل يتفقان في كون هذه القواعد من الأسس التي اعتمد عليها النحاة في التحليلات النحوية و هي كما قال تمام حسان الغاية منها أنها تجنب النحوي من الوقوع في الخطأ و اللبس.

وسنتطرق في النشأة إلى الكيفية التي انتقلت بها هذه القواعد من كونها مجرد أحكام و تعليلات مبثوثة في كتب النحاة إلى ظاهرة نحوية متكاملة ميزت الدرس النحوي الحديث.

2.1 قواعد التوجيه و نشأة المصطلح :

أشرنا سابقا إلى أن مصطلح "قواعد التوجيه" هو مصطلح حديث النشأة تأسس على يد "تمام حسان"، و إذا ما بحثنا في مصنفات النحاة القدامى لن نجد أي أثر لهذا المصطلح، إذ إن الناظر للمادة النحوية بشكل عام سيكتشف أن هذه القواعد وردت في سياقات مختلفة في كتب النحو القديمة و لأجل ذلك فإنه يمكن القول بأن هذا المصطلح في نشأته مر بمرحلتين:

_المرحلة الأولى: في الدرس النحوي القديم:

استعمل النحاة قواعد التوجيه في التعليل و توجيه الأحكام عند التأويل وفي الترجيح لكن المتأمل في التراث النحوي سيلاحظ أن هذه القواعد لم ترد عند النحاة بهذا المصطلح ، و إنما كانوا يشيرون إليها لماما، يقول تمام حسان: "فإن قواعد التوجيه لا يرد ذكرها إلا لماما لأن النحاة لم يعنوا بجمعها و تصنيفها و إنما كانوا يشيرون إليها كلما سنحت الفرصة لمثل هذه الإشارة إما في معرض شرح أو في معرض النقاش والمحاجة"[2]. و كمثال على ذلك نذكر بعض المواقف التي وردت فيها قواعد التوجيه عند القدماء إشارة:

[1] محمود حسن الجاسم، القاعدة النحوية-تحليل ونقد-، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 1، 2007م، ص 35.

[2] تمام حسان، الأصول، ص 190.

ذكر "سيبويه" في باب "المعرفة" قاعدة توجيهية في سياق تعليله لحكم تنكير الاسم الذي يضاف إلى المعرفة حيث قال: " و نظير ذلك هذا قيسُ قفةٍ آخر منطلقٌ، و قيس قفة لقب و الألقاب و السكنى بمنزلة الأسماء نحو: زيدٌ وعمرو، و لكنه أراد في قيس قفة ما أراد في قوله: هذا عثمانُ آخرُ، فلم يكن له بد من أن يجعل ما بعده نكرة حتى يصير نكرة، لأنه لا يكون الاسم نكرة وهو مضاف إلى معرفة"[1]، و القاعدة التوجيهية التي استدل بها هنا هي أنه "لا يكون الاسم نكرة و هو مضاف إلى معرفة"، وهذا من باب تقرير الحكم.

ومن قواعد التوجيه كذلك نذكر ما استعمله "المبرد" عندما ألغى عمل "إذن" إذا توسطت الكلام و كان أحد الطرفين عاملا في الآخر حيث قال: "و إن كانت بين كلامين أحدهما في الآخر عامل ألغيت و لا يجوز أن تعمل في هذا الموضع، كما تعمل ظننت إذ قلت: زِيدَا ظَنَنْتُ قَائِمًا ، لأن عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم و التأخير لأنها لا تصرف"[2]. استند في موقفه هذا على قاعدة توجيهية و هي عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير لأنها لا تتصرف؛ أي أن تغيير موقعها أبطل عملها، فساق هذه القاعدة التوجيهيه ليؤكد على صحة حكمه.

على الرغم من أن هذه القواعد استعملها النحاة في سياقها العام الذي هو: التعليل إلا أن طريقة توظيفها لم تكن نفسها، فقد ميز الباحث "أحمد نزال الشمري" في رسالته: قواعد التوجيه عند ابن الأنباري" أن لهذه القواعد وظيفتان أساسيتان هما: "الاستدلال على إثبات الحكم أو تقريره و الثانية الاستدلال على نفي الحكم و رده لتقرير غيره"[3].

أما إثبات الحكم و تقريره فيقوم فيه النحوي باستعمال قواعد التوجيه لتأكيد صحة ما ذهب إليه في حكمه، و مثال ذلك: ما أقره البصريون في إثبات حكم أن السين أصل

---

[1] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، دت، ج2، ص 97.

[2] المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، دك، 1994م، ج 2، ص 10.

[3] أحمد الشمري، قواعد التوجيه عند ابن الأنباري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، اشراف محمد عبد العزيز عبد الدايم، كلية دار العلوم، القاهرة، 2009م، ص 43.

بنفسها وليست مقتطعة من سوف،و استدلوا على ذلك بقاعدة توجيهية و هي: "كل حرف يدل على معنى لا يدخله الحذف"[1]، وهو تقرير و إثبات للحكم.

أما ما جاء في سياق نفي الحكم و رده لتقرير غيره فهو ما استعمله النحاة من قواعد اتوجيهية للاعتراض على الأحكام النحوية و ردها ، ومثال ذلك: ابن جني عندما نفى الحكم الذي يقول بأن "حتى" تعمل النصب في المضارع وعلل ذلك بقاعدة توجيهية و هي: "عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال فضلا على أن تعمل فيه"[2].

و الملحوظ أن طائفة من النحاة لم تستعمل هذه القواعد ضمن مصطلح محدد فهم اكتفوا بذكر نص ما تنص عليه القاعدة فقط ،بينما طائفة أخرى من النحويين اتخذوا تسميات مختلفة للدلالة على قواعد التوجيه، واختلفت هذه التسميات من نحوي إلى آخر نذكر منها:

_**الأصول:** وظهر مصطلح الأصول بمعنى القواعد التوجيهية في كتاب "مكي القيسي" بعنوان "مشكل إعراب القرآن" عندما قال: "و الأسماء التي تعمل عمل الأفعال إذا وصفت أو صغرت لم تعمل، لأنها تخرج عن شبه الأفعال بالصفة والتصغير إذ الأفعال لا توصف و لا تصغر فإذا خرجت بالصفة والتصغير عن شبه الفعل امتنعت من العمل وهذا الأصل لا يختلف فيه البصريون"[3]. فالقاعدة التوجيهية هنا هي: الأسماء التي تعمل عمل الأفعال إذا وصفت أو صغرت لم تعمل، وهي أصل من الأصول التي اتفق عليها النحاة.

_ ابن هشام الأنصاري في مصنفه "مغني اللبيب" جمع بعضا من قواعد التوجيه في الباب الثامن من كتابه وسماها **بأمور كلية،** ويتضح ذلك من خلال عنوان الباب فيقول: "الباب الثامن في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية وهي إحدى عشرة قاعدة"[4]، ومن هذه القواعد نذكر القاعدة الثانية: "إن الشيء يعطى حكم

---

[1] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،، تح: محمد محيي الدين، دار الطلائع، القاهرة، ط1، 2005م، ج2، ص 180.

[2] ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، دط، 1371ه، ج1، ص211.

[3] مكي القيسي، مشكل إعراب القرآن، تح: ياسين محمد السواس، دار اليمامة، بيروت، ط3، 2002م، ص432.

[4] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، تح: مازن مبارك، دار الفكر للطباعة، بيروت، ط1، 2005م، ص632.

الشيء إذا جاوره"[1]. وهي بالنسبة إليه مجموعة من القواعد العامة التي يمكن تعميمها على المسائل الفرعية.

_ السيوطي أشار إلى هذه القواعد في كتابه "الأشباه والنظائر في النحو" تحت عنوان "**فن القواعد والأصول العامة التي يرد إليها الجزئيات والفروع**"، ومما ورد في هذا الباب من القواعد توجيهية كالتالي: (الأصل في الأفعال التصرف)، (الفرع أحط رتبة من الأصل)[2] ....

وخلاصة القول إن النحاة لم يعنوا بتسمية هذه القواعد أو بجمعها وتصنيفها، وهذا مرده إلى أنها في ذلك الزمن اعتبرت من البديهيات والمسلمات التي يعرفها كل نحوي ويعمل بها، فلم يكن من الضروري لهم التعريف بها.

_المرحلة الثانية: في الدرس النحوي الحديث:

يمكن تتبع ظهور مصطلح قواعد التوجيه من خلال تلك الدراسات اللغوية الحديثة التي تأسست في ظل إعادة استقراء التراث النحوي القديم، وقد بدأ التنظير لهذا المصطلح مع تلك المحاولات التي قام بها الدارسون المحدثون من خلال تحليلهم للمنهج النحوي ،ومن بين هذه الدراسات نذكر:

_ عبد الرحمن السيد في كتابه "مدرسة البصرة":

تعرض عبد الرحمن السيد لقواعد التوجيه في كتابه "**مدرسة البصرة نشأتها وتطورها**"، وتناولها في سياق حديثه عن الفروق المنهجية بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة تحت عنوان: الأصول النحوية بين البصريين والكوفيين ، وذكر في بداية الباب أنه اكتشف هذه الأصول من خلال المسائل الخلافية التي دارت بين المدرستين، فبين أولا الأصول المشتركة بين البصريين والكوفين ثم انتقل إلى الأصول التي اختصت بها كل مدرسة، ومن الأصول التي وردت عند كلا المدرستين نذكر:

---

[1] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ص 640.

[2] ينظر: جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، تح: عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2006م، ج1، ص 12.

_(الأضعف لا يعمل عمل الأقوى)، (اجتماع عاملان على معمول محال) و(الفروع تنحط دائما عن درجة الأصول).[1]

وأما التي انفردت بها مدرسة عن أخرى فنجد عند الكوفيين ما يلي:

_ كثرة الاستعمال تجيز ترك القياس والخروج عن الأصل، كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالا للمعرفة، الخلاف بعمل النص.[2]

بالنظر إلى مصطلح الأصول وما قصد به "عبد الرحمن السيد" عندما ذكر تلك القواعد التي استعملها نحاة المدرستين على سبيل توجيه الأحكام النحوية نجد أن الأصول ما هي إلا قواعد التوجيه ذاتها كما سماها "تمام حسان"، و إن قلنا بأن عبد الرحمن السيد قد تفطن أولا إلى وجود هذه القواعد فجمعها دون تصنيف، فإن الدراسة التالية التي قام بها تمام حسان تعد الأشمل من ناحية ضبط المصطلح والتنظير له.

_ تمام حسان في كتابه "الأصول":

يعد تمام حسان أول من أطلق مصطلح (قواعد التوجيه) على تلك القواعد التي كانت منتشرة في كتب النحو وسبق هذا الباحث الكثيرين إليها وخصص لها دراسة مستقلة في كتابه "الأصول"، و أبدع في جمعها وتصنيفها.

وقصد تمام حسان بقواعد التوجيه: "تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية سماعا كانت أم استصحابا أم قياسا التي تستعمل لاستنباط الحكم" ،وعلل تسميته لها بقوله: "و إنما آثرت أن أسمي هذه القواعد قواعد التوجيه، لارتباطها بالتعليل وتوجيه الأحكام عند التأويل واعتبار وجه منها أولى من الآخر بالقبول"[3] ، وهي بذلك حسب مفهومه لم ترد إلا في سياق التعليل والتوجيه واقتصرت وظيفتها على ذلك.

إلا أن هناك من خالفه في هذه التسمية وهو "عبد العزيز عبد الدايم" و رفضها مبررا ذلك بأن مصطلح التوجيه أخص من الاستدلال، وأن هذه القواعد تم توظيفها في

---

[1] عبد الرحمان السيد، مدرسة البصرة النحوية، كلية دار العلوم، القاهرة، ط1، دت، ص186– 185.

[2] المرجع نفسه، ص 191_190.

[3] تمام حسان، الأصول، ص 190.

عدة سياقات غير التوجيه ،فقال: "ثانيهما: وهو بخلاف ربطه لها بالاستدلال، إذ التوجيه عملية تالية للاستدلال النحوي لأنها تكون للاختيار مما انتهى إليه الاستدلال النحو من صور قد تساوي صحة أو تتفاوت فيرجح بعضها على بعض، ولا يخفى أن التوجيه كالتفسير عملية عليا تكون بعد الاستدلال؛أي هي على الأقل جزء من هذا الاستدلال فحسب"[1].

وسار في هذا المنحى "الأمين ملاوي" حيث اقترح تسمية "**قواعد الاستدلال**" بدل قواعد التوجيه باعتبار أن الاستدلال أعم من التوجيه هو، ووضح ذلك قائلا: "إن مصطلح التوجيه يجعل من تلك القواعد مقصورة على وظيفة واحدة من وظائف متعددة التي تتكفل ببياتها فهي تستخدم في إثبات الحكم، وكيفية الاستدلال والترجيح، والمفاضلة، والتأويل والتوجيه، لذلك فتسميتها قواعد الاستدلال لها من تطابق المصطلح على مفهومه ما ليس للشائع، وذلك من باب تسمية الشيء بأبرز صفاته، وتقع وسطا بين مبادئ التقعيد والقواعد الفرعية أو قواعد المسائل"[2]، فحسب ما ذكر تتقلد هذه القواعد وظائف عدة منها: الترجيح، المفاضلة، التأويل وهذه الوظائف بالنسبة إلى "الأمين ملاوي" تخالف التوجيه وتندرج تحت عملية الاستدلال وأشار إلى أن التوجيه في الأصل جزء من الاستدلال.

وفي سبيل ضبط المصطلح فإن تمام حسان ميز بين "**قواعد التوجيه**" **وقواعد النحو**"، وذكر أنهما يختلفان في مدلولهما وقال: "والذين يعرفون الفرق بين الدستور والقانون يستطيعون أن يقيسوا عليه الفرق بين قواعد التوجيه وما نعرفه باسم قواعد النحو أي قواعد الأبواب، فقواعد التوجيهي عامة وقواعد الأبواب خاصة، و إذا كانت كتب النحو قد جمعت قواعد الأبواب جمعا مقصودا أو متعمدا، لأن جمع هذه القواعد هو الغرض الذي يكتب من أجله أي كتاب للنحو، فإن قواعد التوجيه لا يرد ذكرها إلا لماما"[3].

---

[1] عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 2006م، ص30.

[2] الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة (قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج والاستعمال)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغة، جامعة باتنة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2009م، ص 270-271.

[3] تمام حسان، الأصول، ص 189.

استعمل تمام حسان مصطلح قواعد التوجيه للدلالة على تلك القواعد الكلية التي يوظفها النحاة في إطلاق الأحكام النحوية و تابعه في ذلك معظم الباحثين الذين جاءوا من بعده.

_عبد الله الخولي في كتابه "قواعد التوجيه في النحو العربي":

من خلال عنوان الكتاب يتضح أن الخولي قد تابع تمام حسان في تسميه "قواعد التوجيه"، وقد خص دراسته بجمع هذه القواعد وتصنيفها، واقترح تسميات أخرى لها قائلا: "يمكن تسميته هذه القواعد بقواعد التعليل أو الاستدلال أو الاحتجاج لدورها في تعليل التوجيه والاستدلال عليه والاحتجاج له، وسوف يتضح ذلك عند الحديث عن وظيفتها كما يمكن تسميتها بالقواعد الكلية لتكون في مقابل القواعد الكلية في الفقه"[1]. إذ إنه يرى مناسبة بين الوظائف التي تقوم بها هذه القواعد والتسمية التي نسبت إليها مشيرا إلى أنه من الممكن تسميتها بالقواعد الكلية نظرا لما يقابلها في مصطلحات أصول الفقه بما يطلق عليه "القواعد الكلية في الفقه"، باعتبار أن علم أصول النحو نشأ متأثرا بعلم أصول الفقه.

وذكر الخولي أن المقصود ب"قواعد التوجيه": "هي قوانين تضبط ما ذكره النحاة من توجيه وتنظر له وقد صيغت لتقريره أو تعليله أو الاستدلال عليه أو الاحتجاج له"[2].

من خلال هذا التعريف نلاحظ أنه لم يبين دور هذه القواعد في التأثير على الأحكام واستنباطها وهو ما يختلف فيه مع تعريف "تمام حسان" لها.

_ محمد حسن الجاسم في كتابه "القاعدة النحوية":

استعمل محمد حسن الجاسم هو الآخر مصطلح قواعد التوجيه من خلال دراسته للقاعدة النحوية وتحليلها ويعرفها قائلا : " مجموعة من القواعد العامة التي تستدعيها الأحكام النحوية حين إطلاقها على عناصر النظام التركيبي في قضايا التحليل النحوي ، أي مجموعة القواعد أو الأسس التي يرتكز عليها في أوجه التحليل النحوي من حيث الترجيح والتضعيف والرفض، لأن هذه الأسس التوجيهية هي الوسيلة التي تمكن

[1] عبد الله الخولي، قواعد التوجيه في النحو العربي، ص 12-13.

[2] المرجع نفسه، ص 12.

المحلل من تحديد الوجه المناسب، وتتعلق بقضايا السماع أو الأصل أو آراء النحاة أو المعنى أو القياس"[1]، و ذكر أن قواعد التوجيه يعول عليها في ترجيح ورد وتضعيف الأحكام وهي من الأدوات التي يستعملها النحوي في التحليل والاستنباط.

وخلاصة القول إن مصطلح " قواعد التوجيه" هو ما تداوله أغلب الباحثين المعاصرين واعتبروه أكثر دقة لأنه يحصر المفهوم في الوظيفة التي تقتصر عليها هذه القواعد ، بغض النظر عن الاستعمالات الأخرى لها، والتي هي الأخرى تندرج تحت وظيفة أشمل وهي التوجيه.

وبالرغم من أن البعض اقترح مصطلحات أخرى مثل: قواعد الاستدلال ، القواعد الكلية، قواعد التعليل... إلا أن الشائع استعماله اليوم هو مصطلح " قواعد التوجيه".

2. الأقسام العامة لقواعد التوجيه:

اجتهد المحدثون في جمع قواعد التوجيه وتصنيفها ونجد التقسيم الذي طرحه "تمام حسان" هو الأكثر واقعية؛ لأن صاحبه اعتمد على معيار التشابه إذ لاحظ أن كل طائفة من هذه القواعد تدور حول موضوع واحد، فجمع بينها تحت عناوين فرعية ثم جعلها في ثلاثة أقسام كبرى، وتتوزع هذه القواعد كالتالي[2] :

1.**القواعد الاستدلالية :** و تضم القواعد التي لها علاقة بأدلة النحو وقضايا الأصل والفرع وكل القواعد التوجيهية التي تتعلق بالأصول وهي: قواعد الاستدلال، السماع، القياس، الاستصحاب، العدول، الرد، الحمل، الاستعمال، الكثرة والقلة، القوة والضعف، والأولى إلى غير ذلك...

2.**القواعد المعنوية :** وهي القواعد التوجيهية التي تتعلق بالمعنى، ولابد من أن نشير إلى أن المعنى له أهمية بارزة في التوجيه الإعرابي لكون الإعراب فرع عن المعنى، وهو "من أهم الضوابط والمصادر التي اعتمدها النحاة في معالجة الظاهرة النحوية وتفسيرها، وفي ربط مقولاتهم النحوية وردها إلى أصول معنوية تقف وراء تباين

[1] محمد حسن الجاسم، القاعدة النحوية(تحليل ونقد)، ص 35.

[2] تمام حسان، الأصول، ص 191.

الأنماط اللغوية كما كان الاحتكام إليه يتقدم على غيره من الأصول والضوابط"[1]. وعلى هذا الأساس قسم "تمام حسان" قواعد المعنى إلى أجزاء تتضمن : قواعد الإفادة، قواعد الأساليب، قواعد التمسك بالظاهر، قواعد التعريف والتنكير، قواعد التقدير، قواعد التنقل، قواعد التعلق.

3.القواعد المبنوية : وهي مقابلة لقواعد المعنى و ينضوي تحت هذه القواعد صنفان :

أ. القواعد التحليلية : الملاحظ فيها أنها تضم القضايا التي تتعلق ببنية اللفظ المفرد منفصلا عن التركيب مثل : قواعد الإعراب والبناء، الأصالة والزيادة، الصحيح والمعتل، الاستثقال، الإظهار والإضمار، تحمل الضمير،أقسام الكلم، الإفراد والجمع إلى آخره..

ب. القواعد التركيبية : وهي عكس التحليليةتركز في موضوعها على بنية التركيب من حيث علاقة اللفظ بما قبله ومابعده، مثل : قواعد الإعمال، وقواعد الاختصاص، الافتقار والاستغناء، التغيير والتأثير، التضام، الحذف، التنافي، الفص،إلى آخره...

3. قواعد التوجيه وعلاقتها بمنهج النحاة :

تتمثل أهمية قواعد التوجيه في كونها من الأسس التي تضبط التفكيرالنحوي، وهذه القواعد هي جزء من المنهج الذي يسير عليه النحاة، وتتضح العلاقة بين قواعد التوجيه ومنهج النحاة من خلال :

1.3 علاقة قواعد التوجيه بأدلة النحو :

استخدم النحاة قواعد التوجيه في الاستدلالات النحوية كسبيل يتوصل به إلى الحكم المتعلق بأدلة النحو من سماع وقياس واستصحاب وفروعها وكل ما يكون ضمن الأصول النحوية.

[1] ابن جني، البيان في شرح اللمع، تح : علاء الدين حموية، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 2002م،ص 105.

يقول "محمد سالم الصالح" :{إذا كانت قواعد التوجيه هي الضوابط المنهجية التي التزم بها النحاة عند النظر في المادة واستنباط الأحكام فهي إذا القانون الذي يسير النحاة وفق ضوابطه وقواعده، فهذه القواعد تضع ضوابط منهجية لكيفية الاستدلال بأدلة النحو الثلاثة، النقل والقياس والاستصحاب، فتبين الضوابط المنهجية المتعلقة بالنقل والاحتجاج به وبيان الكثرته والقلة والندرة والشذوذأو المتعلقة بالاستدلال بالقياس والأصلوالفرع والعلة والحكم أو تلك المتعلقة بالاستصحاب و أصل الوضع و أصل القاعدة والعدول على الأصل ورد إلى الأصل}[1].

وعليه فإنه يمكن القول إن قواعد التوجيه هي ما يضبط المنهج الذي يتبعه النحوي عند قيامه بعملية الاستدلال، وهذه القواعد العامة تلمس كل أدلة النحو بجزئياتها، وسنذكر ماورد في كل دليل :

*قواعد التوجيه المتعلقة بالنقل :يعرف "ابن الأنباري" النقل بقوله :"هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[2]، وقدم الأصوليون العديد من القواعد التوجيهية الخاصة بالنقل ونذكر منها :

_ **الشاذ لا يقاس عليه** :وهي قاعدة استدل بها البصريون للرد على الكوفيين في مسألةأفعل التعجب، إذ يرون بخلاف الكوفيين فعليتها و جاء ردهم بهذه القاعدة بناءا على البيت الذي حمله الكوفيون على الشذوذ وقاسوا عليه وهو [3]:

وليس حاملني إلا ابن حمال

_ إن شذ شيئ في الاستعمال وقوى في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى وإن لم ينتهي قياسه إلى ما انتهى االيه استعماله :

[1]محمد سالم صالح،أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، القاهرة، مصر،ط1، 2006 م،ص454.

[2]ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح : سعيد الأفغاني،مطبعة الجامعة السورية،دط، 1957 م، ص 81.

[3]الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1،ص 357.

وهذه القاعدة ساقها ابن جني في باب "تعارض القياس والسماع" ومثال ذلك :"اللغة التميميةفيما هي أقوى قياسا، و إن كانت الحجازية أشيع استعمالا"[1]، وهذه القاعدة تؤكد أولوية القياس على النقل إن شذ المسموع.

أ. من قواعد التوجيه في القياس :على عكس السماع فإن القواعد التي استدل بها للقياس منتشرةب كثرة في كتب النحاة ومنها :

_ **هم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره :**وظف ابن الأنباري هذه القاعدة لإثبات حكم وجوب قياس "كم" الخبرية على "رب" في البناء، لأنها ضدها ونقيضتها فكم الخبرية"للتكثير" و رب"للتقليل".[2]

ومن قواعد التوجيه في ركني القياس نجد :

_ **الفروع تنحط عن درجة الأصول** :استعمل ابن الأنباري هذه القاعدةلإثبات حكم وجوب أن "ينحط اسم الفاعل عن الفعل كونه فرعا والفعل أصلا فيبرز الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هوله"[3].

كما وظهرت في مصنفات النحو قواعد أخرى للقياس منها :

_ إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر أخر منصوص على حكمه للاشتراك بينهما في علة الحكم.[4]

_ يجري الشيء مجرى الشيء إذا تشابه من وجهين[5].

_الأصل أقوى من الفرع[6].

---

[1]ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 126.

[2]ابن الأنباري،أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي،دمشق، دط،دت،ص 30.

[3]ابن الأنباري الإنصاف، ج1، ص 71.

[4]ابن الأنباري،لمع الأدلة،ص 42.

[5]ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص166.

[6]ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص 138.

ج. قواعد التوجيه الخاصة بالاستصحاب :

والاستصحاب هو الدليل الثالث من أدلة النحو عند ابن الأنباري ويعرفه بقوله :{ إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر :إنما كان مبنيا لأن الأصل في الأفعال البناء و إنما يعرب منها لشبه الاسم ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقيا على في البناء}.[1]

ومن جملة القواعد التي استدل بها ابن الأنباري في هذا الباب نذكر القواعد التي شملت استصحاب الأسماء والأفعال والحروف :

_ **الأسماء والحروف أخف من الأفعال** :وظف ابن الأنباري هذه القاعدة ليثبت حكم إقامة بعض الظروف والحروف مقام الفعل في باب "الإغراء" فهي أولى لأنها هي الأخف من الفعل فلم يقم مقامها الفعل[2].

وذكر أيضا قواعدأخرى منها :

_ التصغير يرد الأشياء إلى أصولها[3].

_ الأصل هو الإفراد والتركيب فرع[4].

ساهمت قواعد التوجيه في إقامة الأصول النحوية والحفاظ عليهامن خلال تنظيم الإطار العام لأنواع الاستدلال كالسماع والقياس والاستصحاب... وكان لها دور أساسي في الربط بين هذه الأصول والمسائل الفرعية.

قواعد التوجيه والخلافات النحوية :

اجتهد النحاة في توظيف قواعد التوجيه من أجل الانتصار لحكم دون آخر في المسائل الخلافية وذلك لدورها الأساسي في إثبات الحكم أو نفيه، لذلك تسابق كل نحوي

---

[1] ابن الانباري، لمع الادلة، ص 46.

[2] ابن الأنباري،أسرار العربية،ص 163.

[3] المرجع نفسه، ص50.

[4] ابن الأنباري، الإنصاف،ج 2، ص 807.

على استحضار القاعدة التي بنى حكمه على أساسها وقد يصادفه أن يعترض على قاعدة توجيهية بأخرى تكون أكثر انطباقا على المسألة، وهذا ما وضحه "تمام حسان" عندما قال :{ ويجتهد كل منهم في العثور على القاعدة التي تنطبق على المسألة التي يتصدى لها ويصدر رأيه مطابقا لهذه القاعدة،فإذا اختلف نحويان في المسألة الواحدة فذلك خلاف في اختيار القاعدة التي بنى حكمه في ظلها، فقد يعتمد أحدهما في إصدار رأيه على قاعدة، ويرى الآخر أن قاعدةأخرى هي أكثر انطباقا على هذه المسألة بعينها}[1].

ومن قواعد التوجيه التي وظفت في حسم المسائل الخلافية نجد :

في مسألة رافع المبتدأ ورافع الخبر:

أقر الكوفيون أن المبتدأ والخبر يترافعان، وقال بعض البصريين إن العامل في الخبر هو المبتدأ، ورد ابن الأنباري على الكوفيين بقواعد توجيهية هي (: العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول)، والثانية(العامل لا يدخل على عامل). ورد على من ذهب من البصريين أن المبتدأ يرفع الخبر بقاعدة (:الأصل في الأسماء ألا تعمل[2]).

كان كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري من أكثر المصنفات التي ظهرت فيها القواعد التوجيهية التي دارت بين النحاة في المسائل الخلافية، والملاحظ لكتب النحو يكتشف أن هذه القواعد تكثر حقيقة في المواقف التي يرد فيها النحاة الأحكام أو يثبتونهاأو يرجحون بينها، ولعل السبب وراء انتشارها في المسائل الخلافية خاصة هو حاجتهم لضبط حكم نحوي يكون أكثر دقة فلا يتشتت النحو بين آراء غير معللة وغير مدروسة.

[1] تمام حسان، الأصول، ص 190.

[2] ابن الأنباري، الإنصاف،ج1،ص 57.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لما ورد في مغني اللبيب من قواعد التوجيه

1. *القواعد الاستدلالية*
2. *القواعد المعنوية*
3. *القواعد المبنوية*

تمهيد:

استند ابن هشام في توجيهاته وأحكامه على الكثير من القواعد التوجيهية، وهذا ما جعل آراءه النحوية يعتد بها في النحو، فقد أكثر من التعليل وكان لا يورد حكما إلا ومعه إثبات عليه و اشتهر بين النحاة بجمعه للآراء النحوية والتحقيق فيها، وهو ما يفسر انتشار قواعد التوجيه وتنوعها في كتابه "**مغني اللبيب**" ،وسنذكر فيما يلي من المباحث القواعد التي جمعناها وقمنا بتصنيفها بحسب تقسيم تمام حسان لها.

1.القواعد الاستدلالية:

أي القواعد التوجيهية التي تضبط الأصول وما يتبع ذلك من قواعد تتعلق بالمنهج النحوي في الاستدلال، وتتضمن: قواعد النقل، القياس، الاستصحاب، وقواعد العدول الحمل، الاستعمال....

1.1قواعد الاستدلال بالنقل: تضمن الكتاب قاعدتين من القواعد التي تضبط النقل نذكرها كما يلي:

_ الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ[1]:

التخريج : هو مصطلح يستعمله النحاة والفقهاء على حد سواء ويقصد به : "أن يستعمل النحاة هذا اللفظ في التبرير والتعليل وإيجاد الوجوه المناسبة للمسائل الخلافية بخاصة فيقال مثلا: وخرجها النحوي الفلاني أي أوجد لها مخرجا يخرجها من إشكالها"[2].

تمنع هذه القاعدة النحوي من تخريج النص القرآني الذي ثبتت فصاحته بالنقل من أن يخرج على وجه من الوجوه التي وردت في بعض النصوص الشاذة.

وردت هذه القاعدة التوجيهية في مسألة "**كي**": (وهي حرف جر أصلي يفيد التعليل)[3]

---

[1] ابن هشام ، مغني اللبيب، ص 182

[2] محمد سمير نجيب اللبدي ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط 1، 1985م، ص73.

[3] إبراهيم قلاتي، قصة الإعراب، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، دط، دت، ص 285.

وذكر ابن هشام هذه القاعدة في محل رده على رأي "**الأخفش**" إذ زعم في باب "كي' التي تكون بمنزلة "أن" المصدرية معنى وعملا ،أن كي في الآية الكريمة:**{ لِكَيْ لَا تَأْسَوْا }** (الحديد 23)، هي تأكيد "**للام**" التي قبلها بدليل قول الشاعر[1]:

..... ولَا لِمَا بِهُمْ أَبَدًا دَوَاءً

وهذا البيت شاذ ثم إن توجيه الأخفش الذي ينص على أن **كي** جار دائما و أن النصب بعدها بأن ظاهرة أو مضمرة مردود، لأن "كي" في الآية تأتي بمعنى أن وتعمل عملها وهي هنا ليست تعليلية جارة، ولأن حرف التعليل لا يمكنه أن يدخل على حرف التعليل لا يمكن أن تكون كي في الآية تأكيدا للام التعليل التي قبلها ،كما ولا يؤخذ بما ورد في البيت لأنه شاذ فلا دليل على صحة ما ذهب إليه الأخفش.

وضحت هذه القاعدة التوجيهية أن النص الثابت بالنقل لا ينحدر إلى رتبة الشاذ ليتساوى معه في الوجه نفسه لأن الأول حجة في القياس أما الثاني لا يصح القياس عليه.

وفي نفس المسألة ذكر صاحب المغني قاعدة توجيهية أخرى وهي:

_ الغريب لا يحتمل القياس عليه[2]:

الغريب يقصد به الغريب من الكلام الذي لم يسمع كثيرا عن العرب، وهذا لا يمكن اعتباره دليلا يقاس عليه حسب ابن هشام. وساق هذه القاعدة كرد على من ذهب من الكوفيين إلى أن "**كي**" ناصبة دائما، يقول : "وعن الكوفيين أنها نصب دائما ويرده قولهم "كيما" كما يقولون" لمه"[3].

ذكر الكوفيون أن "كي" تكون ناصبة دائما وذلك لقولهم: كيمه ولمه، والأصل فيها كما ورد عنهم "كي يفعل ماذا"[4]، وهي عند ابن هشام لا تصح لأن ذلك يتطلب أن

---

[1] ابن هشام، المغني، ص132.

[2] المصدر نفسه، ص 183.

[3] المصدر نفسه، ص182.

[4] المصدر نفسه، 183.

يحذف الفعل الذي بين **كي** و**ماذا** مع بقاء "كي" عامل للنصب ،وكذلك حذف الألف في "ما الاستفهامية"، و إذا اتصلت بـ**كي** في **كيمه** يلزمها أن تتخلى عن حق الصدارة .

وكثرة الحذف هذه لم تثبت[1].

وردت "كيمه" في صحيح البخاري كما قال ابن هشام:" نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير { **وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ** } القيامة 22، (فَذَهَبَ كِيمَهْ فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طِبْقًا وَاحِدًا) ،أي (كيما يسجد)[2]، وهو الموضع الوحيد الذي سمعت فيه، وقد أخذها الكوفيون عن صحيح البخاري وجعلوها حجة لهم وهو ما استنكره ابن هشام لغرابتها في الكلام ولأنه قد استقل برواياتها شخص واحد لذلك يبطل القياس عليها.

2.1الرد إلى الأصل: وفيها قاعدة توجيهية واحدة:

_ الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها[3]:

أي أن الضمير وخاصة إذا كان متصلا فإنه سيعيد الكلمة التي اتصل بها إلى بنيتها الأصلية بعدما حذفت منها بعض حروفها.

ظهرت هذه القاعدة التوجيهية كثيرا عند العديد من النحاة وأوردها ابن هشام في موضوع "**أن**" المكسورة المشددة، ذكر أنها تأتي على وجهين: الوجه الثاني أن تكون حرف جواب بمعنى نعم وفي مثل ذلك وردت الآية الكريمة { **إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانْ** } طه الآية 63، واختلف في المسألة حول اسم إن فيها ، فقيل: اسم إن ضمير الشأن[4]، ورده ابن هشام بقوله: "هذا أيضا ضعيف لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف، والمسموع من حذفه شاذ إلا في باب أن المفتوحة إذا خففت فاستسهلوه لورده في كلام بني على التخفيف، فحذف تبعا لحذف النون ولأنه لو ذكر لوجب التشديد، **إذ الضمائر ترد الأشياء إلى أوصولها**"[5].

---

[1] ينظر: ابن هشام، المغني، ص 183.

[2] المصدر نفسه، ص 183.

[3] المصدر نفسه، ص 45.

[4] المصدر نفسه، ص 45.

[5] المصدر نفسه، ص 45.

يذهب ابن هشام إلى القول بأن ضمير الشأن لا يمكن أن يكون اسما "**لأن**" ، لأن "إن" هنا جاءت للتوكيد ولتقوية الكلام ولو أن ضمير الشأن حذف فيها وجب حذف النون معه ،وهذا لا يصح لأن الحذف لا يناسب التوكيد، وحذف ضمير الشأن لا يكون إلا في أن المفتوحة المخففة، وهي لا تقوي الكلام لذلك استسهلوه حذف ضمير الشأن فيها وحذفت معها النون، بدليل أنه لو اتصل ضمير الشأن بها لعادت النون المشددة، و الضمير بذلك أعادها إلى أصلها، ومثل ذلك قولك: لم يك، وقد حذفت النون لأن الأصل: لم يكن وعندما اتصل ضمير الشأن بها عادت النون فتقول: لم يكنه.

3.1 قواعد الحمل:

قبل عرض القواعد التوجيهية التي تنضوي تحت هذا القسم ينبغي علينا أن نبين أولا مفهوم الحمل.

ويعرف بأنه:" حمل الشيء على الشيء إلحاقه به في حكمه"[1] وهو من أدوات القياس أي أن يأخذ الشيء حكم شيء آخر لوجود قرينة أو سبب معين، والحمل كثير في التقعيد وله أنواع ، ورد في هذا القسم ثلاث قواعد توجيهية وهي:

_ **إعطاء الجار حكم مجاوره**[2]**:** وردت في موضعين من الكتاب، وخصص لها صاحب المصنف جزءا في الباب الثامن بعنوان(يعطى حكم الشيء إذا جاوره)، وهي القاعدة الثانية وتنص على أن الكلمة تأخذ حركة الكلمة التي تجاورها وهي ظاهرة شائعة في كلام العرب.

وقال ابن هشام ذلك في حديثه عن "**لم**" التي تكون حرف جزم لنفي المضارع، ذكر في هذه المسألة أن "**اللحياني**" زعم أن بعض العرب ينصب بلم، كقراءة بعضهم: {أَلَمْ نَشْرَحَ } بناءا على البيت التالي:

فِي أَيِّ يَوْمَيٍّ مِنْ اَلْمَوْتِ أَفِرُّ أَيُّومْ لَمْ يُقَدِّرْ أَمْ يَوْمِ قَدْرٍ

[1] جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية، دار الكتاب اللبناني، بيروت،1982م، ج1، ص 498.

[2] ابن هشام، المغني، 229.

وتم تخريج الآيةعلى أن الأصل "تشرحن" وفي البيت "يقدرن"، فحذفت النون الخفيفة وبقيت الفتحة ووجه أبو الفتح البيت غير ذلك: على أن يقدرْ الأصل فيها السكون ، ولكن لتجاورها مع الهمزة المفتوحة في أَمْ أخذت حكمها في الحركة ولأن الألف لا يكون إلا بعد الفتحة فإن " يقدرَ" جاءت بالفتح، وذلك بناءا على مقاييس العرب، إذ إنهم يجرون الساكن المجاور للمحرك مجرى المحرك والمحرك مجرى الساكن، إعطاءا للجار حكم مجاوره .[1]

_ الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلص من محذور[2]:

ترخص القاعدة للنحوي أن يحمل على الوجه البعيد إن صادف وأن وقع في توجيه محذور أثناء التقعيد.

استحضر ابن هشام هذه القاعدة في حكم التعلق بما أول بمشبه الفعل وهذا في شبه الجملة (جار ومجرور)، ومثاله قوله تعالى: { **وَهُوَ اَلَّذِي فِي اَلسَّمَاءِ إِلَه وَفِي اَلْأَرْضِ إِلَه** } (الزخرف الآية 84).

وحرف الجر **في** متعلق بمحذوف تقديره إله ؛ أي وهو الذي إله في السماء، حيث تكون إله خبر لهو محذوف.[3] وهو الوجه الأصح عند ابن هشام، ولا يصح في التأويل أن تقدر الظرف (السماءِ) صلة وإله بدل من الضمير "هو" المستتر، ولا تقدير (وَفِي اَلْأَرْضِ إِلَه) معطوفا وذلك لتضمنه الإبدال من الضمير العائد مرتين.[4]

وهذا الوجه بعيد لايمكن أن يحمل عليه حسب ابن هشام، لأن الآية تحتمل تأويلين فلاحاجة إذا إلى الحمل على الوجه البعيد وترك الأقرب ما دام لم يقع في المحذور، ولو أن تقدير "المتعلق" قد يوقع النحوي في خطأ يبعده عن اللغة وجب عليه حينها الأخذ بالرأي الثاني ولو كان بعيدا.

---

[1] ينظر: ابن هشام، المغني ، ص 269.

[2] المصدر نفسه، ص 410.

[3] المصدر نفسه، ص409.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص 410.

_قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما[1]:

وهي أن يعطى اللفظ حكم لفظ آخر لوجود شبه في المعنى بين اللفظين أو تشابه في اللفظ أو في كليهما معا.

القاعدة وردت بصيغة أخرى عند النحاة وهي: " الحمل على النظير"[2]، وذكرها ابن هشام في عدة أمثلة منها:

_أن يحمل اللفظ على لفظ يشبهه في المعنى، مثل : "غير" تأخذ حكم "ما" لأن كليهما يفيد نفي وقوع الشيء فيجوز أن تقول: غَيْرَ قَائِمٍ اَلزَّيْدَانْ ، كما تقول مَا قَائِم اَلزَّيْدَانْ [3] ويصح الوجهان.

_أن يحمل الشيء على شيء يشبهه في اللفظ، مثل: أن تأخذ " ما" النافية حكم دخول لام الابتداء عليها حملا على "ما" الموصولة الواقعة مبتدأ، كقول الشاعر[4]:

لِمَا أَغْفَلَتْ شُكْرَكَ فَاُصْطُنِعَنِي × × × فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلَّ مَالِي ؟

" لما" هنا نافية دخلت عليها لام الابتداء حملا على قول: " لما تصنعه حسن".

هذه القاعدة التوجيهية تفيد الرد على من يفرق بين حكم لفظين ثبت تشابههما بالحمل على النظير.

4.1 الاستعمال:

وهي تتضمن القواعد المتعلقة بكيفية استعمال الدليل وضوابطه ، وتضمن الكتاب قاعدة توجيهية واحدة، وهي:

_ الأصل أن لا يقدر ما كثر استعماله[5]:

تنص القاعدة على أن ماشاع استعماله عند العرب يؤخذ كما هو في النحو ولا حاجة إلى تأويله أو التقدير فيه ، لأنه ورد على أصله، وهذه القاعدة من الأصول الكوفية ذكرها ابن هشام في المسألة التالية:

---

[1] ابن هشام، المغني، ص632.

[2] تمام حسان، الأصول، ص 194.

[3] ابن هشم، المصدر السابق، ص 633.

[4] المصدر نفسه، ص 637.

[5] المصدر نفسه، ص 173.

"**قد**" الحرفية هي حرف تحقيق أو حرف تقريب إذا اقترنت بالفعل الماضي كقولك: قَدْ قامت الصَّلاةُ ، أي حان وقتها أو اقتربت[1].

و لها خمسة معان أحدها أنها تقرب الماضي من الحال ولها في ذلك أحكام:

أنها تدخل على الماضي الواقع حالا وجوبا وهذا رأي البصريين عدا الأخفش، أي ترتبط بالأفعال التي بمعنى الحالة أو الهيئة. وقال البصريون إنها تأتي إما ظاهرة أو مقدرة قبل الفعل، مثل قوله تعالى:{ **وَمَالُنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا** }البقرة 264، والتي تكون مقدرة مثل قوله تعالى:{ **هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا** } يوسف الآية 65، والتقدير هَذِهِ بِضَاعَتُنَا قَدْ رُدَّتْ إِلَيْنَا [2].

التوجيه: ردالكوفيون والأخفش هذا الوجه على أن الفعل في الآية لا يحتاج إلى التقدير لأنه شاع استعماله من دون **قد**.

لم يعلق ابن هشام على المسألة واكتفى بذكر رد الكوفيين بالقاعدة التوجيهية، وبناءا على ما ورد يمكن القول إن التقدير عند النحاة محكوم بضوابط تمنع وقوع النحوي في وهم التقدير.

القواعد المعنوية:

استعمل ابن هشام في المغني أنواعا من القواعد المتعلقة بالمعنى نذكرها في التالي:

/الأساليب:

بعض قواعد التوجيه تتعلق بالأساليب مثل: النفي ، الاستفهام...، وذكر منها ابن هشام قاعدتين:

_نفي النفي اثبات[3]:

[1] إبراهيم قلاتي، قصة الإعراب، ص336.

[2] ينظر: ابن هشام، المغني، ص 173.

[3] ابن هشام، المغني، ص21.

ووردت بصيغة أخرى عند ابن الطيب وهي: " نفي النفي إيجاب"[1]، وتنص القاعدة على أن النفي إذا دخل على النفي يجعل محصلة معنى الجملة وقوع الشيء لا انتفاء وقوعه.

ذكر ابن هشام هذه القاعدة في شرحه للهمزة التي تخرج عن الاستفهام الحقيقي.

-همزة الاستفهام "أ" هي حرف يدخل على الأسماء والأفعال والحروف لطلب فهم أمر ما، مثل: أعلي في البيت؟ ، تخرج هذه الهمزة من الاستفهام الحقيقي إلى الاستفهام غير الحقيقي، الاستفهام غير الحقيقي هو أسلوب من الأساليب الإنشائية يخرج عن الاستفهام الحقيقي إلى أغراض أدبية بلاغية ومن هذه الأغراض: التوبيخ، الإنكار، التحسّر..[2]

ذكر ابن هشام في الهمزة التي تفيد الإنكار الإبطالي؛ تأتي على وجهين، الأول أنها تنفي الذي يقع بعدها ،مثل قوله تعالى :{ **أَفَأَصْطَفَاكَمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاِتَّخَذَ مِنْ اَلْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا** } الإسراء الآية 40؛ أي لَمْ يَجْعَلْ اَللَّهُ لَكُمْ اَلذُّكُورُ وَلَهُ اَلْإِنَاثِ [3].

أما الوجه الثاني أنها تفيد الإثبات وذلك عندما تكون الجملة الواقعة بعدها في الأساس منفية، قال ابن هشام " ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيا، لأن نفي النفي إثبات، ومنه:{ **أَلَيْسَ اَللَّهُ بِكَافٍ عَبْدُهْ** }(الزمر الآية 36)[4]"، ومثل ذلك أيضا قولك: لَمْ أَحْضُرْ اَلْبَارِحَةُ ، وعندما تريد تأكيد الحضور تدخل الهمزة على الجملة فتقول: ألم أحضر البارحة؟؛ أي : نعم حضرت، و يكون الجواب بالإيجاب، وعلى ذلك فإن دخول النفي على الجملة المنفية يثبتها.

_ "امتناع الشيء انتفاؤه"[5]:

وفي هذه القاعدة تتداخل الأساليب إذ إن "أسلوب الامتناع" يتقارب في المعنى مع "أسلوب النفي" ، وبالتالي هما في الحكم سواء.

---

[1] تمام حسان، الأصول، ص 196.

[2] ينظر:إبراهيم قلاتي، قصة الإعراب، ص 302-303.

[3] ينظر: ابن هشام، المصدر السابق، ص 20.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص 21.

[5] ابن هشام، مغني اللبيب، ص 76.

استعمل هذه القاعدة " الأخفش" في توجيهه لقوله تعالى:{**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اَللَّهُ لَفُسَدَتَا** } (الأنبياء الآية 22)، وقال ابن هشام أن " **إلا**" هنا تكون صفة بمنزلة غير وليست للاستثناء بدليلين[1]:

الأول: أن إلا سبقت بجمع المنكر " الآلهة" ولا يصح الاستثناء منه لأنه للإثبات فلا عموم له، مثل قول (قَامَ رِجَالُ إِلَّا زَيْدًا).

الثاني: إذا قدرت " إلا" في الآية تقدير الاستثناء لا تصح معنويا، لأنك تقول:لوكان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، ويقتضي ذلك قولك : لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ فِيهِمْ اَللَّهُ لَم تُفْسَدَا ، وهو معنى بعيدعن الآية.

التوجيه: رد الأخفش ذلك واعتبر هنا أن " إلا" للاستثناء ، ولا ينقض ذلك معنى الآية لأنها أساسا بدأت ب"**لو**" [2]، ("**لو**" هي حرف شرط غير جازم ، أداة امتناع لامتناع ، أو حرف يدل على ما كان سيقع لوقوع غيره)[3]، وهي بذلك تنفي مابعدها ويبقى الاستثناء جاريا ولا يبطل عمله في المعنى، ووجه الأخفش الآية استنادا على القاعدة التوجيهية في قوله: " امتناع الشيء انتفاؤه".

الفائدة من القاعدة أن بعض الأساليب تتشابه في الإفادة ، وبالتالي فإنه يجب على النحوي أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار.

2.2/التمسك بالظاهر:

ويتضمن هذا الجزء القواعد الخاصة بالحالات التي يجب فيها الأخذ بالوجه الظاهر ، وورد في ذلك قاعدتان توجيهيتان:

_الشيئ إذا حل في محله لاينوى به غيره[4]:

تنص القاعدة على أنه لا يجوز تأويل أو تقدير شيء إذا كان في الأصل قد جاء في محله.

---

[1] المصدر نفسه، ص 76.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص76.

[3] إبراهيم قلاتي، قصة الإعراب، ص 291.

[4] ابن هشام، مغني اللبيب، ص 399.

في الجمل التي لها محل من الإعراب ذكر ابن هشام الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا جواب لشرط جازم، وهي عند سيبويه قد تكون جوابا لشرط جازم وقد لا تكون جوابا إنما دليل للجواب، وهي بذلك لا تجزم ما عطف عليها ، وقد تكون ناصبة لما قبل الأداة وهذا في التقديم والتأخير مثل: "زَيْدًا إِنَّ أَتَانِي أُكْرَمُهُ "، باعتبار أن "أكرمه" هو الناصب لزيدا والفاء مقدرة[1].

التوجيه: منع المبرد تقدير التقديم محتجا بأن محل الجملة هو أساسا لجواب الشرط، وبالتالي فإن الجملة هي جواب للشرط وليست دليلا للجواب، وبالتالي لا يمكن أن يفسر ناصبا لما قبل الأداة ، مثلا : " زيدا إن أتاني أكرمه" الفعل " أكرمه" ليس عاملا في زيد، وقال : " محل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة".[2]

وضح المبرد أن الجواب في الشرط إذا لم يتصل بالفاء ولم يجزم لفظه، فالجزم هنا متعلق بالفعل فقط لا جملة الجواب لذلك فإن التقدير هنا لا يصح حسب رأيه.

فائدة هذه القاعدة أنها تنبه النحوي إلى ضرورة أن يراعي المحل في الإعراب.

_الضمير لا يؤكد الظاهر لأن الظاهر أقوى[3]

_العرب لم تبدل مظهرا من مضمر[4]:

وفي القاعدتين توجيه:

على أن الوجه الظاهر أقوى من المضمر، لأن الظهور هو علامة تأكيد والإبهام عكس ذلك، وبالتالي فإن المضمر لا حاجة له إذا كان الشيء مظهرا.

ذكر ابن هشام في أحكام مايشبه الجملة ، أن شبه الجملة قد تتعلق بمحذوف بشرط أن يكون قابلا للتفسير، وذكر مثالا على ذلك في قوله تعالى:(**وَلِلظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ**)(الإنسان الآية 31)، وقال في المتعلق أنه يكون مقدرا بفعل: يعذبُ، أما القراءة

---

[1] ينظر: المصدر نفسه، ص 399.

[2] ينظر، ابن هشام، المغني، ص 399.

[3] المصدر نفسه، ص 420.

[4] المصدر نفسه، ص 421.

الثانية للآية بالجر بناء على توكيد الحرف بإعادته داخلا على ضمير مادخل عليه المؤكد، مثل:" إِنَّ زَيْدًا إِنَّهُ فَاضِلٌ ".[1]

التوجيه: رد على ذلك بأنه " لايكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور، لأن الضمير لا يؤكد الظاهر، لأن الظاهر أقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور بإعادة الجار، لأن العرب لم تبدل مضمرا من مظهر"[2].

قرأت الآية بالجر بناءا على أن تكرار الحرف في الآية هو توكيد ودخل حرف الجر "اللام" على الضمير العائد على المؤكد "هم" ، على أن "هم" توكيدا للظالمين، وهذا بالنسبة على ابن هشام لا يصح لأن "هم" ضمير يعود على اسم ظاهر وهو "الظالمينَ"، فكيف يكون الضمير توكيدا لاسم ظاهر والظهور أساسا هو تأكيد.

3.2/قواعد التقدير: وورد منها ثلاث قواعد توجيهية في المؤلف:

_ "تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف بإسم"[3]:

تمنع القاعدة من تقدير الحروف بالأسماء التي تتضمن معناها ، والأولى تفسير حرف بحرف.

ساق ابن هشام هذه القاعدة التوجيهية في رده على ما قاله " الكسائي" عن "كلا"، بأنها تكون بمعنى "حقاً" ويمكن أن تحل محلها، وهي بذلك ليست للردع والجزر فقط كما قال البصريون.

التوجيه: رد ابن هشام على ذلك بقوله: " وقول الكسائي لا يتأتى في نحو: { كَلَا إِنَّ كِتَابَ اَلْأَبْرَارِ } (المطففين الآية 18)، لأن "**أنَّ**" تكسر بعد **ألاَّ** الاستفتاحية، ولا تكسر بعد **حقاً** ولا بعد ما كان بمعناها، ولأن تفسير حرف بحرف اولى من تفسير حرف بإسم"[4]، وفي توجيهابن هشام تعليلين:

---

[1] ينظر: ابن هشام،مغني اللبيب، ص 420.

[2] المصدر نفسه، ص 421.

[3] المصدر نفسه، ص 188.

[4] ابن هشام، مغني اللبيب، ص 188.

الأول: أن **كلاَّ** ليست بمعنى حقا لأن " أنَّ" إذا جاءت بعد "كلا" تصبح مكسورة ، كقولك: كلا إنني بخير، أما إذا نابت حقاً عن كلا وقلت: حقا أنني بخير، بقيت أنَّ كماهي.

الثاني: أن "حقاً" اسم و "كلاَّ" حرف فهما بعيدين من حيث البنية،لذلك لا يمكن أن يحل أحدهما محل الآخر.

_الجمل التي لا محل لها من الإعراب لا تحل محل المفرد[1]:

الأصل في الإعراب أن يكون للمفرد لا للجملة ، وهذا أمر واضح، لأن المفرد تظهر في آخره الحركات او ما يقوم مقامه، ويقدر للجملة إعراب إذا صحّ وقوع المفرد في محل رفع أو في محل نصب أو في محل جرّ او في محل جزم، لأنها لو كان المفرد في محلها لكان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو مجزوما، تقول مثلا: جاء علي يركض، ف(يركضُ) فعل مضارع فاعله ضمير مستتر تقديره هويعود على علي ، فجملة(يركضُ) في محل نصب حال من علي، لأنها قامت مقام الاسم المفرد وهو (راكضاً)، لأنك تستطيع أن تقول: (جاء عليٌ راكضًا).[2]

أما جملة: جاء علي فلا محل لها من الإعراب لأنه لا يمكن تأويلها بمفردة ، ومن هنا أصبح في العربية جمل لها محل من الإعراب وجمل ليس لها محل من الإعراب.

تحدث ابن هشام عن أنواع الجمل التي لا محل لها من الإعراب وذكر منها[3]:

الجملة اللإبتدائية : ومنها قولك " زيدٌ قائمٌ"، هي جملة بدأ بها الكلام ولا يمكن تأويلها بمفردة.

_اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر[4]:

ذكر ابن هشام في القاعدة السابقة من القواعد الكلية التي في الباب الثامن من الكتاب ، أن اللفظ قد يتم تأويله بلفظ آخر واللفظ الثاني يؤول بلفظ ثالث.

---

[1] المصدر نفسه، ص363.

[2] إبراهيم القلاتي، قصة الإعراب، ص 552.

[3] ابن هشام، مغني اللبيب، ص 363.

[4] المصدر السابق، ص 648.

مثل ذلك في قوله تعالى:{ **وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنِ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ** } (يونس الآية 37)، ويُفتَرى من الافترَاءُ (المصدر) والافتراء يمكن تقديره بمُفترَى[1] ، وهذا توسعا في التقدير.

3.القواعد المبنوية:

يتضمن هذا القسم القواعد التوجيهية المتعلقة ببنية التركيب، ويتفرع عنه نوعان من القواعد : القواعد التحليلية والقواعد التركيبية:

1.3/القواعد التحليلية:ورد فيها أنواع من القواعد التوجيهية:

_أ/الإعراب والبناء: وفيه القواعد التوجيهية الضابطة لأحكام المعرب والمبني ومنها:

_ الأصل في المبنى ألا تختلف صيغه[2]:

من الأحكام المتعلقة بالمبني أنه لاتتغير حركته إذا تغير موقعه ووظيفته في الجملة.

ذكر ابن هشام في توجيهه للآية:"{ **إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ** } (طه الآية63)، أن بهعض النحاة منهم من قال في "هذان" عي اسم إنّ و "هذان" مبني لدلالته على معنى الإشارة، أما البعض الآخر قال بأن : هذان هي بالجر والنصب.[3]

التوجيه: رجح ابن هشام القول الأول استنادا على أن اسم الإشارة لا تختلف صيغه في الجملة وبالتالي فهو مبني وليس معربا بالنصب والجر.

_الأصل في البناء السكون[4]:

السكون هي علامة المبني من الكلم والسكون هو الأصل في البناء.

---

[1] المصدر السابق، ص 648.

[2] المصدر السابق، ص 45.

[3] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص 45.

[4]المصدر نفسه، ص170.

استند ابن هشام على هذه القاعدة في مسألة "قدْ" التي لها وجهان أحدهما أنها اسم، وهي أن تكون اسما مرادفا ل" حسبُ"، وفي ذلك تأتي "قد" إما مبنية أو معربة، تكون مبنية عندما تشبه "قدْ" الحرفية في لفظها مثل قول:

" قَدْ زيدٌ درهم" بالسكون، وعُلمَ أنها تشبه حسبُ وتلتبس ب"قد" الحرفية هو أن تحل محلها حسب في الجملة؛ أي : " حَسَبَ زَيْدْ دِرْهَمٍ "، وجاءت هنا قدْ بالسكون لأنه الأصل في البناء.[1]

ب/أقسام الكلم: تندرج تحت هذا الفرع من القواعد التحليلية كل قواعد التوجيه التي تعنى بالكلمة من حيث نوعها: اسم، فعل، حرف. وفيها:

_الحرف لا يخبر به أو عنه[2]:

الحرف لا يتضمن معنى شيء وبالتالي لا يمكن الإخبار عنه.

ساق هذه القاعدة التوجيهية ابن هشام في رده على الأخفش إذ زعم أن "إذا" حرف، وقال فيها المبرد أنها تكون ظرف مكان، وقال الزجاجي هي حرف زمان[3].

التوجيه: رد ابن هشام على ذلك بقوله:" وإذا قيل " خرجتُ فإذَا الأسدُ" صح كونها عند المبرد خبرا، ؛ أي ف"بالحضرة" الأسد، ولم يصح عند الزجاج، لأن الزمان لايخبر بعه عن الجثة، ولا عند الأخفش لأن الحرف لايخبر به ولا عنه"[4].

وضح ابن هشام من خلال المثال الذي قدمه عند تقدير "إذاَ" ، أنها ليست حرفا لأن الحروف لا تتضمن معنى شيء وبالتالي يستحيل أن يخبر بها ، كما لا يصح أن تكون الحروف خبرا كذلك.

_اشتراك الاسم بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للأصل:[5]

يشترك اللفظ بين الإسمية والفعلية وقد تكون لبعض الأسماء خصائص للفعل وتعمل عمله مثل: المشتقات، لكن الحرف لايمكن أن يكون اسم وحرف في نفس الوقت، يمكن تأويل فعل بإسم ولكن لا يمكن تأويل إسم بحرف.

---

[1] ينظر: المصدر نفسه، ص 170.

[2] المصدر نفسه، ص 92.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص 92.

[4] ابن هشام، مغني اللبيب، ص93.

[5] المصدر نفسه، ص 188.

استعمل ابن هشام هذه القاعدة في مسألة **كلاَّ** التي ذكرتها سابقا، في أن الكسائي قال بأن: "حقا" تنوب عن "كلا" لأنها في نفس معناها، ورد ابن هشام بأن حقا هي اسم (تعرب مفعولا مطلقا) ، أما "كلاَّ" فهي حرف ولايؤول الحرف باسم[1].

_الفعل لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه[2]:

في مسألة "اللام العاملة للجر" التي تفيد التبيين وتبين الفاعلية والمفعولية،ذكر ابن هشام هذه القاعدة التوجيهية في المثال:(سقياً لزيد، وجدعاً له)، أن اللام هنا مُبينَةٌ للمدعوِّ له أو عليه إن لم يكن معلوما من السياق[3].

التوجيه: وضح ابن هشام أن اللام هنا ليست متعلقة بالمصدرين : سقياً وجدعاً، ولا تتعلق بفعليهما المقدرين لأنهما فعلان متعديان، وليست اللام هنا هي ومجرورها " زيد" صفة لسقياً، لأن سقيا مصدر والمصدر لا يوصف كونه متشبها بالفعل ومن خصائص الفعل أنه لا يكون موصوفاً وهذا بناءا على القاعدة التوجيهية:"الفعل لايوصف فكذا ما أقيم مقامه"، وعلة ذلك أن الوصف يكون للأشياء والأفعال ليست كذلك.

_الأصل أن أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر:[4]

لا تتساوى كل الأفعال في القوة فبعض الأفعال تحتاج إلى حروف حتى تصل إلى الأسماء، وذكر ابن هشام في ما لايتعلق من حروف الجر وهي الزوائد في مثل : قوله تعالى:{ **كفى بالله شهيداً**} (الرعد الآية 43)، وقوله تعالى :{ **هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اَللَّهِ** }(فاطر الآية 3)[5].

---

[1] ينظر: المصدر نفسه، ص188.

[2] المصدر نفسه، ص 218.

[3] المصدر نفسه، ص218.

[4] ابن هشام ، مغني اللبيب، ص 415.

[5] المصدر نفسه، ص415.

التوجيه: إنَّ "الباء" و"من" هنا زائدتان والحروف الزائدة ليست للربط لهذا فإن ما بعدها لا يتعلق بما قبلها، ولهذا فإن ابن هشام استدل على هذه القاعدة التوجيهية ليوضح أن بعض الحروف لا تحتاج إلى تعليق.

ج/الإضمار والإظهار:

_الإضمار من جنس المذكور أقيس[1]:

تنص القاعدة على أن المضمر عندما يكون من جنس المذكور ، يكون ذلك مناسبا أكثر.

استعمل ابن هشام هذه القاعدة التوجيهية في حديثه عن " ألاَّ" التي هي حرف تحضيض مختص بالجمل الفعلية الخبرية، وذكر صاحب المصنف البيت الشعري التالي[2]:

وَنُبِّئْتَ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْس لَيْلَى شَفِيعَهَا

وجه النحاة البيت على أن الفعل بعد هلاَّ محذوف تقديره " فهلاَّ كان هو"، ذلك لأنها تدخل على الجملة الفعلية وقيل التقدير، "فَهَلَّا شَفَعَتْ نَفْسُ لَيْلَى " .

التوجيه: اختار ابن هشام التقدير الثاني وقال عن سبب اختياره :" لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس"[3]، وهذا لأن الفعل شفعتُ مناسب للخبر الذي جاء في آخر البيت والذي هو: شفيعها، أما التقدير الأول بعيد، والأخذ بالوجه الأقرب بالنسبة للنحاة أفضل.

2.3/القواعد التركيبية: وهي القواعد الكلية التي تتعلق بالتراكيب من حيث البناء، ومما ورد منها في الكتاب أنواع:

أ/قواعد الإعمال: وهي القواعد الخاصة بضبط العمل النحوي وظهر في هذا القسم قواعد وهي :

---

[1] المصدر نفسه، ص 79.

[2] ينظر:المصدر نفسه، ص79.

[3] ابن هشام، مغني اللبيب، ص 79.

_ المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة ، إنما تعمل في الظروف والأحوال[1]:

تحدث ابن هشام عن المناظرة الزنبورية التي دارت بين "سيبويه" و "الكسائي" حول قول العرب: (قَدْ كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ اَلْعَقْرَبَ أَشَدَّ لِسعَةٍ مِنْ اَلزُّنْبُورِ فَإِذَا هُوَ هِيَ)[2]، وذكر توجيه النحاة "**إذ**" الفجائية التي جاءت في القول، قال أبو بكر الخياط فيها :" إذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت ، فجاز له أن ينصب المفعول ، وهو مع ذلك مخبر به عن اللإسم بعده."[3]

التوجيه: "إذ" حسب قول ابن الخياط متضمنة للفعل وجدت ورأيت ؛أي أن التقدير أن نقول : (قد كنت أظنُ أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فوجدت هوَ هيَ)، وعليه فإنه مثلما كان الفعل ناصبا للمفعولين فإن إذْ عملت في المفعول النصب ، وخطأَّ ابن هشام هذا التوجيه قائلا:" وهذا خطأ لأنَّ المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة ، وإنما تعمل في الظروف والأحوال"[4] ، فلا يمكن لظرف متضمن معنى فعل أن يقوم محله في نصب المفعول، لأن العامل في نصب المفعول متفق عليه عند النحاة إما يكون فعلاً أو ما قام مقامه، لكن المعنى لا يعمل فيه على عكس الحال أو الظرف.

– الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله [5]:

ذكر ابن هشام هذه القاعدة في حديثه عن " سواء" التي تكون بمعنى "مستو"، "سواء" مصدر بمعنى " الاستواء" وجاءت في قوله تعالى :{ **وَسَوَاءُ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهَمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ** } (البقرة الآية6)، وهي هنا تكون خبرا لما قبلها أو عما بعدها كما ورد عند البعض[6] .

التوجيه: أبطل " ابن عمرون" هذا الوجه بحجة أن الاستفهام لايعمل فيه ماقبله، وهي قاعدة توجيهية استحضرها ليثبت أن الجملة الفعلية من الهمزة والفعل بعدها(أأنذرتهم)

---

[1] المصدر نفسه، ص95.

[2] المصدر نفسه، ص92.

[3] المصدر نفسه، ص 95.

[4] المصدر نفسه، ص 95.

[5] ابن هشام،مغني اللبيب، ص 143.

[6] ينظر: المصدر نفسه، ص 143.

ولو قدر بالمفرد ؛أي قولك : " إِنْذَارُكَ لَهُمْ " فلن يكون مبتدأ حتى تكون " سواء" خبرا عليه.

_ العامل الواحد لا يصل بحرف واحد مرتين[1]:

بعض الحروف لها دور متمثل في: إيصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول إلى الاسم بنفسه، فيتعدى إليه بواسطة الحرف ،مثل قولك : نَزَلَتْ بِهُمْ ، تعلق الجار والمجرور بالفعل " نزلتُ" وحذف الحرف يؤدي إلى خلل في المعنى وهو ما يوضح قصور الفعل عن تعلقه بلاسم، فاحتاج إلى حرف يكون واسطة بينهما.

ذكر ابن هشام هذه القاعدة في " اللام" التي تعمل الجر، في المثال: " يا لزيدٍ" ، وذكر ابن جني في ذلك أن اللام تتعلق ب "يا" الندء، وقال ابن عصفور في المثال: " يَا لِزَيْدْ يَا لِعَمْرُوْ "، أنَّ اللام في عمرو متعلقة بفعل محذوف تقديره" أَدعُوكَ لعمرو"[2].

التوجيه: أثبت ابن عصفور في المثال الثاني على أن المجرور الثاني "لعمرو" متعلق بعامل محذوف يستوجب التقدير ، وهو لا يتعلق ب "يا" النداء لأنَّ العامل لايمكنه الوصول إلى الاسم بحرف الجر مرتين.

_الحرف الناسخ لايتقدمه معمول مابعده/ المصدر لايعمل فيما قبله[3]:

استدل ابن هشام بهاتين القاعدتين التوجيهية في رده على "ابن حاجب" في مسألة "إذا" التي في قوله تعالى:{ **وَإِذْ تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ** }(الجاثية الآية 25)، حيث قال ابن الحاجب أنَّ "إذا" هذه غير شرطية ولا تحتاج إلى جواب وهذا استنادا إلى معنى الآية، وذكر أن العامل فيها هو مابعد "ما النافية"، وهذا قياسا على " لا" التي عمل مابعدها في "يومَ" في قوله تعالى:{ **يَوْمٌ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةُ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ** }(الفرقان الآية 22)، على أنّ "ما النافية" مثل "لا".[4]

---

[1] المصدر نفسه، ص 217.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص 217.

[3] ابن هشام،مغني اللبيب، ص 102.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص 101.

التوجيه: وهذا الحكم رده ابن هشام بقوله:" لا في الآية حرف ناسخ مثله في نحو: لا رجلٌ،و الحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده"[1]،"لا" الناسخة من العوامل التي تختص بالأسماء وهي من العوامل الضعيفة التي لا يمكن أن تعمل إذا تقدم معمولها عليها فمابالك إذا كان معمول ما بعدها قد تقدم عليها وهذا تفسيرٌ لقول ابن هشام.

وأضاف أنّ ما بعد "لا" مصدر وهو :" البشرَى" و المصدر عامل ، ولكنه أضعف من الفعل لانه لا يعمل إذا تأخر على معموله وهذا ما قصده ابن هشام عندما قال في القاعدة الثانية :" المصدر لا يعمل فيما قبله"[2].

_مالا يعمل لا يفسر عاملا[3]:

استعمل ابن هشام هذه القاعدة في توجيه "حيثُ" في البيت التالي:

إِذَا رِيدَة مِنْ حَيْثُ مَا نَفْحَتْ أَتَاهُ بَرَيَاهَا خَلِيلْ يُوَاصِلُهُ

تضاف " حيثُ " إلى الجملة الفعلية ومن النادر أن تضاف إلى جملة محذوفة مثلما جاء في البيت، علل ابن هشام ذلك بأنّ "ريدةٌ" هو فاعل لمحذوف يفسره " نفَحتْ" ، والتقدير: " إِذَا رِيدَة نَفْحَتْ لَهُ مِنْ حَيْثُ هَبَّتْ " ، وإذا كانت هنا " حيث" مضافة إلى الفعل المقدر" نفحتْ"، سيبطل تفسير المحذوف لأنّ الفعل" نفحتْ" لا يعمل فيما قبل ما أضيف له ؛ أي لا يعمل فيما قبل " حيث" ، وإذا لم يعمل لايمكن أن يفسر على أنه عامل، لأن الأصل في العامل هو أن يحدث أثرا فإذا اقترن بما يبطله بطل عمله، ويلزمنا هنا القول إنّ إضافة " حيث" للفعل المقدر أبطلت عمله[4].

_حذف عامل الحال إذا كان معنويا ممتنع[5]:

استدل ابن هشام على هذه القاعدة في توجيهه للواو التي في قوله تعالى:{ **سَبْعَةٌ وَثَامِنِهِمْ كَلْبَهُمْ** }(الكهف الآية 22).

---

[1] ينظر: المصدر نفسه، ص 102.

[2] المصدر نفسه، ص 102.

[3] المصدر نفسه، ص 135.

[4] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص134-135.

[5] المصدر نفسه، 346.

قال البعض :" هي واو الحال وعلى هذا فيقدر المبتدأ اسم إشارة ؛ أي هلاء سبعة ليكون في الكلام مايعمل فيه"[1].

واو الحال تأتي في أثناء الكلام مسبوقة بجملة فعلية وتأتي بعدها جملة حالية تقع في جواب كيف، كقولك : اِنْتَصَرَتْ اَلْجَزَائِرُ وَشَعْبُهَا مُوَحَّدٌ مُتَلَاحِمٌ [2].

وخلاصة قولهم أن الواو التي سبقت العدد لابد من أن تكون واو الحال، وهذا لأن معنى الجملة يحيل إلى ذلك لأنه يبين حالة أصحاب الكهف، ويلزم ذلك تقدير ناصب الحال وهو " هؤلاء" ؛ أي "هؤلاءِ سبعةٌ" وبذلك يكون " هؤلاءِ مبتدءا.

التوجيه: رد ابن هشام هذا الحكم بقوله: " ويرد ذلك أنّ حذف عامل الحال إذا كان معنويا ممتنع"[3] ؛ أي أنها بالنسبة إليه ليست واوا للحال لأن تقدير المبتدأ حتى يكون عاملا في الحال غير صحيح، لأن الابتداء عامل معنوي والعوامل المعنوية لا تقدر، فلو كان الفعل لجاز ذلك لأن من خصائصه أن يعمل مذكورا أو محذوفا، مثل ذلك قولهم: هنيئاً له ، والتقدير : ثبت له الشيء هنيئاً.

ب/ الاختصاص: ووردت منه في الكتاب قاعدة توجيهية واحدة :

_ما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس[4]:

وردت هذه القاعدة كذلك عند نحاة آخرين منهم ابن السراج في كتابه" الأصول في النحو" في قوله: " وأن جميع الحروف العوامل في الأسماء لا تدخل على الأفعال، وكذلك عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء"[5].

تنقسم العوامل في العمل إلى قسمين :

---

[1] المصدر نفسه، ص 345.

[2] إبراهيم القلاتي، قصة الإعراب، ص 358.

[3] ابن هشام، المصدر السابق، ص 346.

[4] ابن هشام، مغني اللبيب، ص 128.

[5] ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م، ج 2، ص 150.

_عوامل مختصة بالأسماء ولا تدخل على سواها، مثل: حروف الجر، الاستثناء، النداء...

-حروف مختصة بالفعل وهي التي تعمل النصب والجزم للفعل المضارع مثل: حروف النصب:(أن،لن...)،حروف الجزم:(لم، لما..)، حروف الشرط...

تنص القاعدة على أن العوامل التي تدخل على الأفعال لايمكن أن تكون هي ذاتها عاملة في الأسماء، واستعمل ابن هشام هذه القاعدة في حديثه عن " **حتى**" التي تكون حرفا بمنزلة " إلى" في المعنى والعمل، وتحتلف عليها في وجوه منها: أنها تنفرد بمحل لا تدخل إليه " إلى" ، وهي أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها مثل : " سرتُ حتى أدخُلَها"، ولا يمكن أن تقول : " سرتُ إلى أدخلها"[1].

التوجيه: رد ابن هشام على من قال من الكوفيين بأن ناصب الفعل هو "حتى" بقوله:" وذلك بتقدير (حتى أنْ أدخلَها) وأنْ المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض، بحتى ولا يجوز(سرتُ إلى أدخُلَها)، وإنما قلنا النصب بأنْ المضمرة لا بنفسها كما يقول الكوفيون، لأن حتى قد ثبت أنها تخفض الأسماء وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، و كذا العكس"[2].

أي أن التقدير في "سرتُ حتى أَدخُلَها" هو :" حتى أَنْ أَدخلَها"، وناصب الفعل أدخلَها هو: أنْ المضمرة، غير أنّ الكوفيين يرون أن العامل في نصب الفعل "أَدخَلَها" هو : "حتى" وليست أنْ، ورد ابن هشام ذلك بقاعدة الإعمال ليثبت أنّ "حتى" هنا حرف غير عامل.

ج/الحذف: من قواعد التوجيه التي اختصت بضوابط الحذف في التركيب نذكر:

_حسن الحذف أن يعلم عند موضع تقديره[3]:

هذه القاعدة التوجيهية استعملها ابن هشام في كيفية تقدير المتعلق الواجب الحذف لشبه الجملة باعتبار المعنى، فذكر أنّ النحوي لابد له من تقدير ما حذف، ويكون هذا

[1] ابن هشام، المصدر السابق، ص 127-128.

[2] المصدر نفسه، ص 127-128.

[3] ابن هشام، مغني اللبيب، ص 423.

المقدر مناسبا لما بعده ؛ أي أن لا يقدر اسما والأمر يتطلب تقدير فعل، لذلك منع ابن هشام من تقدير الكون الخاص مثل: قائم وجالس إلا بدليل، وتقدير الكون يتطلب جعل اسم بعده مضاف، ومثل ذلك في قوله تعالى: { **اَلْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدِ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى**} (البقرة الآية 178)، والتقدير: الحر يقتل الحر، وهذا التقدير حسن، ولا يحسن قول:ك قتل الحر كائنٌ بقتل الحرِ، وهذا فيه تكلف لأنه تطلب تقدير ثلاثة: الكون والمضافان[1].

وهذه القاعدة التوجيهية تساعد النحوي على التأويل وكذلك الحذف دون أن يسبب ذلك فسادا في التركيب.

د/التنافي: وهي أن لا يسمح التركيب باجتماع متضادين، ووردت في ذلك القاعدة التالية:

-لايجوز الجمع بين متنافيين[2]:

استعمل ابن هشام هذه القاعدة في توجيه الآية{ **إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ** }(طه الآية63)، حيث رد على من زعم وقال بأن: اللام في "ساحران" هي لام التوكيد التي تشبه إنّ المؤكدة، ودخلت على مبتدإ محذوف أي الأصل : لهُمَا سَاحِرانِ، وهذا باطل عند ابن هشام، لأن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين[3].

وذلك لأن ظهور المبتدأ هو أساسا تأكيد لأنه عمدة الكلام، فكيف يحذف الشيء ثم يتم تأكيده في ذات الوقت، ضعّف ابن هشام ذلك لأنه متناقض.

---

[1] ينظر: المصدر نفسه، ص423.

[2] المصدر نفسه،ص45.

[3] ابن هشام، مغني اللبيب، ص44-45.

الخاتمة

وبحمد الباري ونعمة منه وفضله ورحمته و بعد رحلة من البحث في موضوع "**قواعد التوجيه النحوي في كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**" نذكر مجموعة من النتائج والتي لخصناها في النقاط التالية :

1. قواعد التوجيه هي تلك الضوابط المنهجية التي التزم بها النحاة في عملية التقعيد النحوي.
2. تنقسم قواعد التوجيه إلى: قواعد استدلالية، قواعد مبنوية، قواعد معنوية.
3. ساهمت قواعد التوجيه في إقامة الأصول النحوية والحفاظ عليها من خلال تنظيم الإطار العام لأنواع الاستدلال كالسماع والقياس والاستصحاب.
4. تنوع قواعد التوجيه وكثرتها في المغني يشير إلى براعة ابن هشام في النحو وإطلاعه على كافة الأصول النحوية.
5. قلة القواعد التوجيهية الاستدلالية في المغني سببها أن الغاية من هذا الملف ليس التأصيل إلى النحو بقدر ما يهدف إلى تعليم المبادئ الأساسية للإعراب.
6. قد تختلف صيغة القاعدة التوجيهية بين نحوي وآخر ولكن يبقى مضمونها واحدا.
7. كثرة قواعد الإعمال في الكتاب سببه أن الباب الأول منه مخصص للحروف وهي أكثرها عاملة.
8. استثمر ابن هشام قواعد التوجيه في إثباته ونفيه للأحكام النحوية.
9. كانت نتائج تقسيم قواعدالتوجيه متطابقة مع غاية ابن هشام في تأليف الكتاب ومكانته العلمية ، وهذا يوحي بأن " تمام حسان" وفقَ إلى حد ما في تقسيم قواعد التوجيه.
10. كتاب مغني اللبيب من الكتب التي ننصح طلبة العلم باقتنائها لأنه يركز على حل المشكلات التي يقع فيها المعرب ويساعد بشكل كبير في فهم المنهج الذي يتبعه النحاة في التوجيه.

كما استفتحت بحمد الله فبحمده وحسن الثناء عليه أختتم، راجية من الله تعالى أن يمنحني الإتقان في كل شيء ويجعل أمري كله إليه ويرزقني الاخلاص له والحمدلله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

1.المصادر:

1. إبراهيم قلاتي، قصة الإعراب، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، دط، دت.2

2.الأزهري،خالد ، شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، دار المعارف، القاهرة، ج 1.

2. ابن الأنباري،أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي،دمشق، دط،دت.

3. ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح : سعيد الأفغاني،مطبعة الجامعة السورية،دط، 1957 م.

4. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،، تح: محمد محيي الدين، دار الطلائع، القاهرة، ط1، 2005م، ج2/ج1.

5. تمام حسان ، الأصول دراسة استيمولوجية في النحو، عالم الكتب، القاهرة، دط، 2000م.

6. ابن جني، البيان في شرح اللمع، تح : علاء الدين حموية، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 2002م.

7. ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، دط، 1371ه، ج1.

9. عبد الرحمان السيد، مدرسة البصرة النحوية، كلية دار العلوم، القاهرة، ط1، دت.

8. ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م، ج 2.

10. سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، دت، ج2.

11. جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، تح: عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2006م، ج1.

12. جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، دط، دت، ج2.

13. عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 2006م.

14. عبد الله الخولي، قواعد التوجيه في النحو العربي، جامعة القاهارة، دار العلوم، دط، 1997م.

15. المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، دط، 1994م، ج 2.

16. محمد سالم صالح،أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، القاهرة، مصر،ط1، 2006 م.

17. محمود حسن الجاسم، القاعدة النحوية–تحليل ونقد–، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 1، 2007م.

18. مكي القيسي، مشكل إعراب القرآن، تح: ياسين محمد السواس، دار اليمامة، بيروت، ط3، 2002م.

2./ المعاجم والقواميس:

19. جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية، دار الكتاب اللبناني، بيروت،1982م، ج1.

20. حسين أحمد بن فارس بن زكريا ، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمدهارون، دار الجبل، بيروت، ط01، مج 05، 1991م.

21. الشريف الجرجاني، التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفصيلة، القاهرة، دط، دت.

22. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح: مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1993م.

23. الفيومي، المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت،دط،1987م.

24. محمد سمير نجيب اللبدي ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط 1، 1985م.

25.محمد علي التهانوي، كشف مصطلحات الفنون، أحمد حسن، دار الكتب العلمية،لبنان،ط1،1998م.

3. الرسائل الجامعية:

26. الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة (قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج والاستعمال)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغة، جامعة باتنة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،2009م.

27. أحمد الشمري، قواعد التوجيه عند ابن الأنباري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، اشراف محمد عبد العزيز عبد الدايم، كلية دار العلوم، القاهرة، 2009م.

الفهرس

الـــــــــــموضـــــــــــوع	الصفحة
الإهداء	
الشكر والعرفان	
مقدمة	أ–ج
الفـــــــصل الأول: قواعد التوجيه: مفهومها وأقسامها وعلاقتها بالمنهج النحوي	
1.قواعد التوجيه: المفهوم ونشأة المصطلح:	05
1.1 مفهوم قواعد التوجيه	05
2.1قواعد التوجيه ونشأة النصطلح	08
2.الأقسام العامة لقواعد التوجيه:	15
1.2 القواعد الاستدلالية	15
2.2 القواعد المعيوية	15
2.3 القواعد المبنوية	16
3.قواعدالتوجيه وعلاقتها بالمنهج النحوي:	16
1.3 علاقتها بأدلة النحو	16
2.3 علاقتها بالمسائل الخلافية	19
الفـــــصل الثاني: دراسة تحليلية لما ورد في مغني اللبيب من قواعد التوجيه	
1.القواعد الاستدلالية:	22
1.1 قواعد النقل:	22
_الفصيح المقيس لا يخرّج على الشاذ	22
_الغريب لا يحتمل القياس عليه	23
2.1 الرد إلى الأصل:	24
_ الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها	24
3.1 قواعد الحمل:	25
_إعطاء الجار حكم مجاوره	25
_الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلص من محذور	26
_قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهمامعا	27

4.1الاستعمال:	27
_الأصل أن لا يقدر ما كثر استعماله	27
2.القواعد المعنوية:	28
1.2 الأساليب:	28
_نفي النفي إثبات	29
_امتناع الشيء انتفاؤه	30
2.2التمسك بالظاهر:	31
_الشيء إذا حل في محله لاينوى به غيره	31
_الضمير لايؤكد الظاهر لأن الظاهر أقوى	31
3.2التقدير:	32
_تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف بإسم	32
_الجمل التي لا محل لها من الإعراب لا تحل محل المفرد	33
–اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر	34
2. القواعد المبنوية:	34
3.1 القواعد التحليلية:	34
أ.الإعراب والبناء:	34
_الأصل في المبني ألا تختلف صيغه	34
_الأصل في البناء السكون	35
ب.أقسام الكلم:	35
_الحرف لايخبر ب هاو عنه	35
_اشتراك الاسم بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للأصل	36
_الفعل لايوصف فكذا ما أقيم مقامه	36
_الأصل أن أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر	37
ج.الإضمار والإظهار:	37
_الإضمار من جنس المذكور أقيس	37

2.3القواعد التركيبية:	38
أ.قواعد الإعمال:	38
_ المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة غنما تعمل في الظروف والأحوال	38
_ الاستفهام لا يعمل فيه ماقبله	39
_العامل الواحد لا يصل بحرف مرتين	40
_الحرف الناسخ لايتقدمه معمول مابعده:المصدر لايعمل فيه ما قبله	40
_ مالا يعمل لا يفسر عاملا	40
_حذف عامل الحال إذا كان معنوبا ممتنع	41
ب.الاختصاص:	42
_مايعمل في الأسماء لايعمل في الأفعال وكذا العكس	42
ج.الحذف:	43
حسن الحذف ان يعلم عن موضع تقديره	43
د.التنافي:	43
_لايجوز الجمع بين متنافيين	43
الخاتمة	46
قائمة المصادر والمراجع	48
الفهرس	51
الملخص	

الملخص

الملخص:

تعد قواعد التوجيه النحوي من أهم المباحث النحوية التي شغلت الدراسات العربية المعاصرة، لأنها تكشف عن أسس ومبادىء التقعيد النحوي، وتناول النحاة القدامى هذه القواعد في كتب الأعاريب و الأصول والشروح والخلافات النحوية، لكنهم لم يهتموا بدراستها، أما المحدثون فقد تناولوها بالشرح والتفصيل، وأبدعو في جمعها وتصنيفها ، وتكمن أهمية هذه القواعد في كونها تضبط اللإطار العام للنحو العربي.

Summary :

Grammar guidance rules are one of the most important grammatical investigations that occupied contemporary Arabic studies, because they reveal the foundations and principles of grammatical repetition. Collecting and classifying them, the importance of these rules lies in the fact that they control the general framework of Arabic grammar.